

الإصلاح والنهضة والمتقدم

الجمعة، 19 أكتوبر 2012

د. حامد طاهر

أحاول في هذا المقال المختصر أن أحدد مفاهيم ثلاثة مصطلحات هامة بدأت تجرى على ألسنة المصريين منذ ثورة يناير المجيدة ،
التي فجرها شباب رائع ، ولحققت بها بعض الأحزاب السياسية والجماعات الدينية ثم باركها معظم الشعب المصري . وهذه حقيقة لا
ينكرها إلا من ينكر وجود الشمس وهي طالعة في عرض السماء

وقد كنت طوال عهد مبارك ، وحتى في عهدي : السادات وعبد الناصر انشر كتباً وقصائد ومقالات صحفية تدور حول كل من
الإصلاح والمتقدم : والإصلاح يعنى مواجهة الفساد مع محاولة إيقاف مصادره من خلال التنبيه على المخاطر التي تترتب عليه ، وتنتج
منه . أما المتقدم فهو البحث عن العوامل التي يمكنها أن تدفع مصر للأمام في كل المجالات ، وأن تحقق لها طفرة كبرى تلحقها
بركب الدول المتقدمة ، التي تستحق مصر بكل امكانياتها الظاهرة والمطمورة أن تكون عضوا فاعلا فيه . ثم هاهي النهضة التي يرفع
شعارها الآن حزب الحرية والعدالة ، ويبشر بها رئيس الجمهورية الحالي . ومعنى النهضة البسيط جدا : إقامة مصر من كبوتها
الحالية ، والتي استمرت تحت حكم العسكر ستين سنة كاملة ، لم يكن للديمقراطية فيها صوت ، ولما للمعارضة فيها نصيب

وإذا شئنا ترتيب هذه المصطلحات الثلاثة كان الأجدر أن تكون على النحو التالي : الإصلاح فالنهضة فالمتقدم .. فإذا شئنا الأمر
بسيارة عطلانة كان من اللازم أولا استبدال القطع الفاسدة فيها ، وإزالة الصدأ منها ، وتعديل المعوج فيها ، ثم تأتي المرحلة الثانية
التي تتطلب نفخ عجلاتها ، واعداد أضوائها ، وتزييت محركها ، وتنظيف مقاعدها .. أما المرحلة الثالثة التي تتمثل في التقدم فإنها تعنى
هنا إطلاق طاقة السيارة لكي تصل سرعتها إلى أقصى درجة ممكنة ، وهكذا فإن مشروع النهضة الذي يتبناه نظام الحكم الحالي يهدف
إلى الأخذ بيد مصر لكي تقوم فقط من رقدتها ، وتقف فحسب على قدميها - وهذا هو ما يمثل المرحلة الثانية بعد الإصلاح . أما أن

تنطلق مصر بسرعة إلى الأمام فهذا هو المتقدم الذي يمثل المرحلة الثالثة التي لا تشغل بال أحد في المرحلة الراهنة

..

وهنا علينا أن نسأل : هل انتهينا بالفعل من مرحلة الإصلاح لكي نبدأ مرحلة النهضة ؟ كلا بالطبع . فإزال الفساد ضاربا بجذوره في مختلف مؤسسات الدولة ، ومجالات النشاط بها وهو كامن وأحيانا ظاهر للعيان في الكثير من الأفراد ، والعديد من القوانين واللوائح التي يستغلها الفاسدون . ومثال على ذلك أن (معظم) إن لم يكن (كل) أصحاب امتيازات مستودعات أنابيب الغاز ، وأصحاب محطات البنزين والبوليمر ، وأصحاب المخازن يعدون من أنصار الحزب الوطني المنحل ، ولم يكن يسمح لغيرهم أن يحصل على هذا الامتياز إلا بولائه الكامل له ، وانخراطه فيه ، وتبرعه له .. وذلك في مقابل أن يفعل بالمواطنين ما يشاء ! فإذا أضفنا هؤلاء أصحاب المحاجر والمناجم الذين يتحكمون في ثورة مصر الطبيعية والمعدنية وجدناهم يمثلون شركات محلية وأجنبية ، كان من اللازم أن تدفع إتاواتها للمستولين الفاسدين الذين كانوا يحصلون على الرشوة في مقابل إهدار ثروة غالية لمصر .. أما الأهم من ذلك كله فهم الموظفون الكبار الذين اسميهم القطط السمان الذين تضخمت ثرواتهم الشخصية من خلال الحصول على مكاسب هائلة من وظائفهم ، وفي مقدمتهم رؤساء مجالس إدارة الصحف القومية ، الذين أخرجوها عن وظيفتها الأصلية وراحوا يتكسبون باسمها من الحصول على توكيلات سيارات .. حتى وصل بهم الحال إلى إنشاء جامعات خاصة ، حين وجدوا إنها تدر أرباحا فاحشة .. وأخيرا لن يتحقق الإصلاح إلا بتحديد الحد الأدنى للأجور بألف ومائتي جنيه والأعلى بعشرة أضعاف هذا المبلغ فقط .. وهذا ما تفرضه الحالة الاقتصادية المزريّة لمصر في الوقت الحاضر